الأنباء
الاثنين 19 مارس 2012

«العاملين في النفط» تدعو الحكومة لتطبيق العدل والمساواة

أصدرت نقابة العاملين بوزارة النفط بيانا حول الاضرابات وإقرار الزيادات الأخيرة جاء فيه: تنص كل من المادة السابعة والثامنة من الدستور الكويتي على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمادة 7 على ان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين والمادة 8 تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص، ونظرا لما آلت اليه الأوضاع في الاضرابات الأخيرة والزيادات المعلنة نتمنى من الحكومة فتح قنوات اتصال مباشرة مع النقابات العمالية لإيصال أحقية المطالبات بالزيادات وخصوصا بعد تصريحات بالإضراب لجهات عدة أقرت لها كوادر سابقة ونشير الى ان العاملين بوزارة النفط لم تشملهم أي زيادة ويطالبون بتطبيق العدالة والمساواة مع بقية زملائهم في القطاع النفطي الذي تعد الوزارة جزءا لا يتجزأ منه وأنه على وزير النفط وقيادات الوزارة التحرك لإنصاف العاملين بالوزارة والعمل على مساواتهم بنظرائهم بالقطاع النفطي وشدد مجلس الإدارة على انه على الوزير الالتفات لأوضاع الوزارة وممارسة دوره كوزير للنفط بغض النظر عن ترأسه مجلس إدارة مؤسسة البترول وخصوصا أن تكلفة تعديل أوضاع الوزارة لا تتعدى خمسة ملايين دينار سنويا، وان عدد موظفي الوزارة لايتعدى الـ 570 موظفا ولخص مجلس إدارة النقابة مطالبه كالتالي:

- إقرار مميزات مالية ووظيفية ومساواتهم بالقطاع النفطي.
- علاج موظفي وزارة النفط وعائلاتهم بمستشفى الأحمدي وشمولهم بالتأمين الصحي.
- شمول العاملين بالوزارة بمكافأة مشاركة النجاح بالتساوي مع القطاع النفطي.
- شمول العاملين بجميع المميزات التي يتمتع بها «النفطي».
- تحويل طبيعة عمل العاملين بالمنطقة المقسومة ومراقبة قياس النفط الى طبيعة العمل الفني.
- تفعيل جميع القوانين لتفعيل دور الوزارة المعلقة منذ عام 2003 حسب قوانين إنشاء الوزارة.

وأكد مجلس الإدارة ان النقابة وبالتنسيق مع الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت دعت الى تعليق الإضراب الى ما بعد جلسة مجلس الوزراء أمس وسنحدد موقفنا بعده خصوصا بعد اخذ وعود من مسؤولي الديوان برفع مطالب نقابة العاملين بوزارة النفط الى مجلس الوزراء والعمل على حلها.

الكندري: «القانونيين» متضامنون مع قرارات الاتحاد العام وبقية النقابات

أبدى أحمد الكندري الناطق الرسمي لنقابة القانونيين نيابة عن مجلس إدارة النقابة رفضه القاطع لما يقوم به رئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس ديوان الخدمة المدنية وأن القرارات الأخيرة التي صدرت من مجلس الخدمة المدنية حول الزيادات أكدت تماما التخبط والعشوائية التي ابتعدت عن الدراسة الاستراتيجية والتي تحقق في ذات الوقت العدالة والمساواة. وأشار الكندري الى ان مجلس الخدمة المدنية قد أقر زيادات للوظائف الاشرافية كرئيس قسم مقدارها 60 دينارا ومراقب الادارة مقدارها 80 دينارا، ومدير الادارة مقدارها 100 دينار، بينما هناك جهات حكومية منها ديوان الخدمة المدنية علاوات للوظائف الاشرافية 200 دينار و300 دينار.. فأين العدالة والمساواة؟ إن رئيس الديوان يتحمل بشكل رئيسي ومباشر هذه الاضرابات وهذا الغضب العمالي حيث انه يتجاهل الدراسات التي تقدمها النقابات والاتحادات العمالية ويستجيب لبعض المطالب غير العادلة كقيامه هو ووزير المالية بمنح القيادات في وزارة المالية علاوة قدرها 300 دينار وبأثر رجعي من سنة 2006 ثم ان وزير المالية تخبط في قراراته الأخيرة ولم يطلع على مطالب نقابة القانونيين المتمثلة بالمسميات الوظيفية واشترك مع رئيس الديوان في التخبط والمزاجية. واشار الكندري الى ان من ضمن التخبطات التي قام بها مجلس الخدمة المدنية في قراره الأخير ان زيادة الوفد الأجنبي أكبر وأكثر من زيادة المواطن الكويتي المعين على الدرجة السابعة والثامنة وما دونهما وأن الزيادة شملت المواطن الكويتي والأجنبي، فأين ذهب الموظف الخليجي من هذه الزيادة؟ هذا وقد أبدت نقابة القانونيين تواصلها في التصعيد ضد هذه القرارات التخبطية معلنة أنها لن تتوقف عن المطالبة بحقوق القانونيين وتطبيق العدالة والمساواة التي نصت عليها مواد الدستور وان النقابة متضامنة مع قرارات الاتحاد العام وبقية النقابات وأن كل الخيارات ستبقى مفتوحة أمامها ومنها الإضراب الجماعي والشامل لجميع النقابات التي حضرت اجتماع الاتحاد العام. هذا وقد اعطى الاتحاد العام في بيانه الصادر مهلة لمدة اسبوعين حتى يصحح مجلس الخدمة المدنية مساره وان استمرار الحكومة في تجاهل النقابات العمالية يجب ان يزول وينتهي وان اسلوب الحوار والتفاوض هو الاسلوب الانجح لادارة دولة

الفيلكاوي: هل باتت الاعتصامات والإضرابات لغة للحوار مع ديوان الخدمة؟

صرح رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين بالهيئة العامة للصناعة وعضو الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت احمد الفيلكاوي على خلفية الزيادات التي أقرها ديوان الخدمة المدنية بأنها غير مرضية ولا منصفة لأطياف العاملين بمختلف مؤسسات الدولة وتفتقر الى العدالة والمساواة في مبدأ توزيع الأجور وانها تستند الى العشوائية مما يبين انها غير مدروسة من قبل من وافقوا على اقرارها.

وطالب الفيلكاوي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة أنس الصالح بمخاطبة مجلس الخدمة المدنية، حيث انه أحد اعضائه بسرعة البت في مطالب موظفي الهيئة العامة للصناعة والتي تتمثل في الموافقة على تعديل وإضافة بعض البنود على اللائحة الداخلية الخاصة بتنظيم شؤون العمل داخل الهيئة واقرار تعديل الكادر الخاص بموظفي الهيئة والموافقة على كتاب الجمع في بدلات الكوادر التخصصية وبدلات محطات ضخ مياه التبريد بمنطقة الشعيبة الصناعية والمكافأة التشجيعية للعاملين بالتفتيش الصناعي والمكافأة الخاصة بإدارة التطوير الإداري والمطالب الأخرى التي أرسلتها الهيئة لديوان الخدمة المدنية ولم يتخذ فيها اي قرار حتى الآن علما بأن بعض المطالب مضى عليها زمن ولم يتم البت فيها.

وقال الفيلكاوي: الى متى هذه المماطلة من ديوان الخدمة المدنية ومجلسه في اقرار حقوق العمال؟ أما آن له ان يعطي كل ذي حق حقه؟ ام انه يجب علينا اللجوء الى الاعتصامات والاضرابات التي باتت هي لغة الحوار بين المنظمات النقابية ومجلس الخدمة المدنية الذي يتجاهل ومتعمدا حقوق العمال بمختلف المؤسسات والجهات الحكومية. وأوضح الفيلكاوي إذا لم نجد حلا وموقفا واضحا تجاه مطالبنا من ديوان الخدمة المدنية فسنلجأ الى التصعيد وإلى أعلى المستويات وليعلم المسؤولون بديوان الخدمة المدنية ان سقفنا عال في الطرح واننا لن نتهاون او نساوم على حقوق ومكتسبات العاملين ومطالبهم المستحقة ولن نتوانى عن السير بمختلف الطرق التصعيدية والاحتجاجية في حال الاستمرار بأسلوب التجاهل والمماطلة المتعمدة من قبل الديوان ومسؤوليه. وأكد الفيلكاوي ان الاضراب حق كفله لنا الدستور والاتفاقيات الدولية من خلال المادتين 87 و98 اللتين صادقت عليهما الكويت بشأن حرية التنظيم النقابي الذي كفل للمنظمات النقابية حق الاضرابات والاعتصامات لتحقيق المطالب المشروعة التي لم تلتزم الحكومة بتنفيذها.

أكدوا على التصعيد للإضرابات في حال عدم إقرار مطالبهم

«المختبرات الطبية» أجمعوا على الاعتصام الثلاثاء.. وطالبوا وزير الصحة بالتدخل لحل مشكلة زياداتهم

المتحدثون في اجتماع العاملين بالمختبرات الطبية (انور الكندري)

أجمع العاملون في المختبرات الطبية بوزارة الصحة على الاعتصام يوم غد الثلاثاء أمام مبنى الوزارة احتجاجا على الزيادات الاخيرة التي اقرها ديوان الخدمة المدنية التي وصفوها بـ «المجحفة» والتي لا تليق بمهنتهم الانسانية.

وأكدوا خلال اجتماعهم الذي نظمته نقابة المختبرات الطبية مساء أمس الاول في جمعية المهندسين الكويتية، حيث حضر عدد كبير من العاملين في المختبرات الطبية على دعمهم المطلق للنقابة واعتصامها يوم غد الثلاثاء لمطالبة وزير الصحة بالتدخل سياسيا لحل مشكلة العاملين في المختبرات الطبية وانصافهم في الزيادات المالية.

وأصر الجميع على المطالبة بالتصعيد والاعتصامات واللجوء إلى الإضرابات حتى يتم رفع الظلم الواقع عليهم ومعالجة الخلل في الرواتب مقارنة بالصيادلة، مما أدى الى جعل المهنة طاردة، كما طالب الجميع بتفهم الوزير ومجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء لطبيعة عمل المختبرات لكونها خطرة وشاقة ومعدية، مستنكرين بشدة عدم تدخل الوزارة لإنصافهم.

وفي البداية، استعرضت رئيس مجلس إدارة نقابة المختبرات الطبية وضحه الوردان الزيادات التي اقرها ديوان الخدمة المدنية أخيرا، داعية في نفس الوقت جميع العاملين في المختبرات الطبية إلى المجيء يوم الثلاثاء أمام مبنى الوزارة للاعتصام للمطالبة بحقوقهم المشروعة، مشددة على عدم السكوت عن حقوقهم وسيستمرون بالمطالبة حتى تتحقق مطالبهم حتى لو تم اللجوء إلى الإضراب.

واكدت على أن مطالب المختبرات هي اقرار مقترح الكادر المالي بما لا يقل عن المساواة بين مهنة الصيدلة والمختبرات، وصرف بدل الاشراف لجميع رؤساء الفنيين وكذلك من يحمل مسمى (رئيس اختصاصيين واختصاصي اول واختصاصي) على أن يكون مكلفا رسميا بأعمال اشرافية «فنية وادارية»، بالاضافة إلى اعداد الهيكلة الوظيفية لقطاع المختبرات الطبية، واعادة التوصيف الوظيفي للمسميات الوظيفية واشراك النقابات في اعداد الهيكلة والتوصيف الوظيفي ونظام الخفارات.

الوردان: مستمرون بالمطالبة حتى إقرار مطالبنا حتى لجأنا إلى الإضراب

التميمي: بلغ السيل الزبى.. وحان الوقت لإقرار المطالب

من جانبه، أكد أمين سر نقابة المختبرات الطبية عون التميمي أن لجوء العاملين في المختبرات الطبية للاعتصامات هو للتعبير عن حالة الاستياء والرفض للأجور التي يتقاضونها، بالاضافة الى استنكارهم للزيادات التي ليس لها قيمة مقارنة بعملهم الانساني وطبيعته الخطرة.

ودعا التميمي وزير الصحة د.علي العبيدي الى انصاف ابنائه العاملين في المختبرات الطبية والتدخل بأسرع وقت لحل هذه المشكلة قبل أن يحدث أمر لا تحمد عقباه، مشيرا إلى أن اعتصام يوم الثلاثاء هو بداية المشوار، وستلحقه اعتصامات عديدة، مؤكدا في نفس الوقت أن النقابة ستلجأ الى الاضراب مستقبلا في حال عدم اقرار الزيادات المطلوبة.

في المختبرات الطبية مازالوا يعانون من عدم اقرار زياداتهم، على الرغم من طبيعة عملهم الخطرة والشاقة والتي تعرضهم للعدوى والامراض، ولكن الان لابد أن ترد الحقوق لاصحابها عن طريق الاعتصامات، مؤكدا أن مجلس الخدمة المدنية من خلال اقراره الزيادات الاخيرة أجبرنا على هذه الخطوة.

ولفت التميمي إلى أن الاعتصام منظم وتم وضع آلية له، مبينا أن العاملين في المختبرات الطبية يضعون المرضى نصب أعينهم، مطالبا ديوان الخدمة المدنية والصحة بتفهم طبيعة العمل المنوطة بالمختبرات وعدم تهميشها وزيادة فئات اخرى طبيعة عملهم اقل بكثير من طبيعة عمل المختبرات، قائلا: وصل السيل الزبى، وحان الوقت لاقرار المطالب.

وأشار إلى وجود عدد من نواب مجلس الامة في اعتصام الثلاثاء لوقوفهم الى جانب المعتصمين ومشاركتهم المطالبة في حقوقهم، مجددا دعوته للجميع بالحضور الى الاعتصام الذي وصفه إعتصام «الحقوق المشروعة».

● عبدالكريم العبدالله

المكيمي: الضمير المهني للأطباء لا يسمح لهم بالإضراب

د.علي المكيمي

نفى رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية د.علي المكيمي ما روجت له بعض مواقع التواصل الاجتماعي عن إضراب متوقع للأطباء، مؤكدا على أن الضمير المهني وأخلاقيات مهنة الطب العريقة لا تسمح لأي طبيب بأن يضرب عن العمل أو يلجأ للاعتصام لأي سبب من الأسباب.

وطمأن المكيمي في بيان له المواطنين والمقيمين بأن أطباء الكويت سيكونون دائما كما تعودوا منهم في طليعة مسيرة العطاء الإنساني المتجرد، ولن يترك أي طبيب موقع عمله لرعاية المرضى في جميع الأوقات وأن سيرة الجمعية الطبية الكويتية منذ إنشائها لا تقبل الإضرابات أو الاعتصامات.

وأكد على ثقة مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لجموع الأطباء العاملين بالكويت بالقطاعين الحكومي والأهلي ان المطالب المشروعة والعادلة للأطباء بتعديل الكادر الذي قدم ودرس من قبل ديوان الخدمة وتمت الموافقة عليه ستحظى بالاهتمام المناسب ضمن خطط وبرامج الحكومة للإصلاح الصحي وأن تلك المقترحات المقدمة من الجمعية الطبية الكويتية لتحسين كادر الأطباء والذي تضمن في اقتراحاته وبنوده كل المطالب العادلة لجميع الأطباء ليضمن لهم المساواة مع الكوادر الأخرى والحياة الكريمة، وانها تحظى بما تتطلع إليه الجمعية من رعاية من الجهات المختصة بالدولة وبالدراسة الموضوعية من جانب مجلس الوزراء الموقر ومجلس الخدمة المدنية ومن خلال استخدام الأدوات والأساليب الشرعية والقانونية والتي تليق بأخلاقيات وكرامة مهنة الطب العريق وبالرسالة الإنسانية التي يتشرف كل طبيب بالكويت بالقيام بها وحملها برضاء تام.

كما أعرب رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية عن ثقته الكاملة وغير المحدودة وثقة مجلس إدارة الجمعية الطبية في جموع أعضاء الجمعية من الأطباء العاملين بالكويت وحرصهم على التفاني في مواصلة عملهم وعطائهم الإنساني المتجرد والمتدفق دائما بجميع مواقع العمل ونبذ أي سلوكيات غريبة على الجسم الطبي وقد تسيء الى كرامة المهنة السامية وأخلاقياتها العريقة، مؤكدا أن الوطن يستحق من الجميع التسابق في التفاني في البذل والعطاء المتجرد.

● حنان عبدالمعبود

العاملون في «التغذية والإطعام» يطالبون بحقوقهم

أصدر العاملون في التغذية والإطعام بيانا جاء فيه: نطالب نحن العاملين في التغذية والإطعام ديوان الخدمة المدنية بألا يستهين بمطالبنا التي هي حق مشروع لنا كعاملين في القطاع الطبي المساند وسبق أن تمت المطالبة بها ومنحنا الديوان المهلة الكافية لتحقيقها ولكن لا حياة لمن تنادي.

يرجى العلم اننا نتضرر من الظلم والإجحاف الواقع علينا من مجلس الخدمة المدنية وذلك بعدم مراعاة العدل والمساواة بين موظفي وزارة الصحة، ونفيدكم علما بأن الزيادة المالية التي اقرت في مجلس الخدمة المدنية دون المستوى المطلوب وفيها ظلم وإجحاف كبير لنا كما ان مجريات الاحداث من اضرابات واعتصام يتحملها مجلس الخدمة المدنية لعدم استطاعته اخذ القرار المناسب لإقرار الزيادات المطلوبة المنصفة للعاملين في القطاع الطبي المساند، ونتساءل من مجلس الخدمة المدنية ألم يحن الوقت لكي ترى وتسمع مطالب الطبقة العاملة تحقيقا لمبدأ العدل والمساواة خصوصا العاملين في التغذية والإطعام.

ونسعى نحن العاملين في التغذية والإطعام إلى المطالبة بحقوقنا المشروعة ويجب على ديوان الخدمة المدنية وجميع المعنيين الامتثال لها والا فسوف يكون لنا الموقف الجدي في الاضراب لتشمل جميع قطاعات التغذية والإطعام.

للأسف الشديد ان ما تشهده البلاد اليوم من اعتصامات واضرابات ما هو الا نتيجة التعنت والتلكؤ من قبل ديوان الخدمة المدنية الذي أحدث هذه الربكة ونحن كعاملين في التغذية والإطعام نشجب هذا الازدراء والتعسف من قبل مجلس الخدمة المدنية ونحذر من اضطرارنا إلى اللجوء للاضراب المبرمج إذا تم تجاهل مطالبنا المشروعة من مجلس الخدمة المدنية.

واخيرا نعلن مشاركتنا في اعتصام امام وزارة الصحة في الحادية عشرة صباحا يوم الثلاثاء تعبيرا عن استيائنا كعاملين في التغذية والاطعام لما تم الاعلان عنه من زيادات مالية من قبل ديوان الخدمة المدنية لا تليق بمستوى مهنة العاملين في وزارة الصحة مقارنة بالاعمال التي يقومون بها كل في مجال واختصاصه.

جدول المطالبات المالية المقترح للعاملين في التغذية والاطعام

الوظيفة	مسمى وظيفي مقترح	المؤهل	تشجيعه	مستوى وظيفي	بدل خفارة	بدل عدوى	بدل طبيعة عمل	بدل شاشة	مكافأة تدريب وبدل اشراف
اختصاصي اول	–	مؤهل جامعي تخصصي + 14 سنة خبرة	200	150	180	80	450	30	240
اختصاصي	–	مؤهل جامعي تخصصي + 10 سنوات خبرة	180	140	160	80	400	30	160
تقني أول	اخصائي أول	مؤهل جامعي تخصصي + 6 سنوات خبرة	170	130	140	80	370	30	–
تقني	اخصائي	مؤهل جامعي تخصصي + سنتين خبرة	160	120	130	80	300	30	–

الوظيفة	مسمى وظيفي مقترح	المؤهل	تشجيعية	مستوى وظيفي	بدل خفارة	بدل عدوى	بدل طبيعة عمل	بدل شاشة	مكافأة تدريب وبدل إشراف
تقني مبتدئ	اخصائي مبتدئ	مؤهل جامعي تخصصي	140	100	120	80	270	30	
فني أول	مساعد اخصائي أول	دبلوم تخصصي + 18 سنة خبرة	140	90	120	80	200	30	130
فني	مساعد اخصائي	دبلوم تخصصي + 6 سنوات خبرة	120	70	110	80	180	30	
فني مساعد	مساعد اخصائي مبتدئ	دبلوم تخصصي	100	60	100	80	150	30	

الشرثان: قطار الإضرابات انطلق حتى إقرار كامل الحقوق

عبدالعزيز الشرثان

أعلن رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات عبدالعزيز الشرثان عن انطلاق قطار الاضرابات الكبير والشامل وفقما تم الإعلان عنه مسبقا من خطط لإضراب جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، تعبيرا عن الرفض القاطع للزيادات التخديرية التي أعلنها ديوان الخدمة المدنية مؤخرا للعاملين.

وقال الشرثان ان هذه الإضرابات ستستمر ولن يوقف زحفها إلا بإقرار كامل الحقوق للعاملين جميعا دون تمايز بينهم، محذرا في الوقت نفسه من استمرار تداعيات هذه الأزمة التي ستكون عواقبها كارثية على جميع قطاعات الدولة التي ستصاب بالشلل الكامل والتام حال استمرار تعنت ديوان الخدمة المدنية والحكومة من تنفيذ المطالب وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما حمل الشرثان ديوان الخدمة المدنية والحكومة ووزير المالية المسؤولية جراء اتباع سياسة الاستهزاء بحقوق المواطنين، وهنا نقول ان ما تتخذه الحكومة من محاولة للسيطرة على هذا الوضع سيلاقى بالفشل، معبرا عن أسفه من تأخر البت في هذا الأمر الذي لن يقل أهمية عن باقي المواضيع التي تهم البلاد ومركزها الاقتصادي والأمني، فنحن الآن نعيش حالة من الفوضى وغلاء وتعطل مصالح الدولة التي تشكل تكلفتها وخسائرها أضعاف ما يطالب به العاملون من حقوق مشروعة ويجب على الدولة تنفيذها. وبين الشرثان أن اجتماعاتنا التنسيقية مع الحركة النقابية الكويتية وعلى رأسها الاتحاد العام لعمال الكويت إنما أتت لتنسيق خطوات الاضراب الشامل الذي سيستمر تباعا في تنفيذه حتى إقرار آخر حق من حقوق العاملين بجميع قطاعات الدولة، واننا لن نقف عند هذا الحد بل سنحاسب المقصرين من ديوان الخدمة ووزارة المالية الذين ألقوا الحكومة في التهلكة وجروها إلى هذا المنحدر الخطير.

وتساءل الشرثان عن أسباب تأخر إقرار الكوادر والحقوق للعاملين رغم علم الحكومة وديوان الخدمة المدنية المسبق بها، فأين هم من هذا الأمر أم أنهم يريدون دمار البلد؟ إذا كان الأمر بهذا الشكل فإننا نقول لهم إن الشارع والعاملين بجميع القطاعات إنما هم مع الإضراب الشامل وإذا كان بمقدور الديوان والمالية سد هذا الفراغ فلينزلوا إلى مواقع العمل وسد النقص فيه بدلا من الجلوس على الكراسي العاجية التي أراها زائلة عنهم وستكون بالنسبة لهم ذكرى ماضية ويوم نقمة عليهم أنهم تحملوا المسؤولية التي هم ليسوا أهلا لها وأكبر منهم.

«نفط الخليج»: سندعم أي قرار يتخذ لحفظ حقوق ومكتسبات العاملين

فالح العسكر

صرح رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج فالح العسكر بانه انطلاقا من مسؤوليات النقابة وفي الوقت الذي نرى فيه تواتر وسرعة الاحداث العمالية في قطاعات الدولة والمترتبة على قرار ديوان الخدمة المدنية بشأن الزيادة العامة والمخجلة لرواتب موظفي الدولة وما تبعه من مواقف وتطورات على الساحة النقابية العمالية الكويتية لعدم اقرار الزيادة المقترحة المتفق عليها والتهرب من الواقع والمماطلة والتسويف واضاعة الوقت على حساب العاملين في قطاعات الدولة. واید العسكر المساعي الحثيثة والصادقة للمجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت في متابعته لهذه القضية والتنسيق مع الاتحادات الاخرى والمنظمات النقابية في كل ما من شأنه حفظ حقوق ومكتسبات العاملين في الدولة وما تقتضيه ضرورات الوضع الراهن نتيجة الاحتقان السائد بين جموع الطبقة العمالية.

واضاف العسكر ان نقابة العاملين بالشركة الكويتية «نفط الخليج» تؤكد على موقفها الثابت في دعم ومساندة اي قرار تصعيدي من شأنه ان يعزز مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة ايا كان نوعه والوقوف مع باقي النقابات صفا واحدا، ويدا واحدة في حالة عدم الوصول الى حل والالتزام بما تم الاتفاق عليه بين ممثلي العمال والحكومة، واشار الى ان قرار ديوان الخدمة المدنية قد جاء مخيبا للآمال كعادته ووضع الحكومة في بؤرة التأزيم وقد يؤدي لنتيجة لا تحمد عقباها رافضا الاستهانة بجموع العاملين في قطاعات الدولة.

وتمنى العسكر أن يتم حل هذه القضية بأسرع وقت ممكن وتحديد جلسة عاجلة لمجلس الوزراء وادارة الازمة بالشكل الصحيح واتخاذ قرار حكيم تفاديا لأي احداث لا تحمد عقباها نظرا للتذمر وقلة صبر العاملين الامر الذي اصابهم بالاحباط، معربا عن امله ان تكون اولى اولوياته تعديل قرار الزيادة كحق للعاملين حتى يتم اعادة الثقة بين العامل ومؤسسة الدولة، وان اتخاذ العمال قرار الاضراب العام لم يأت الا بعد ان وجدوا استخفافا ومماطلات لا مبرر لها ادت الى ارتفاع وتيرة الغضب لديهم.

من جانبه قال العسكر ان العاملين في الدولة هم ابناؤكم وبدعمكم لهم سوف يتم تحقيق الغايات المرجوة منهم في دفع عجلة الانتاج وتحقيق العوائد والمواد المالية التي تعود بالنفع على البلاد مطمئنا جميع العاملين بأننا سنكون على تواصل دائم مع الاتحاد العام لعمال الكويت حتى تعديل قرار الزيادة وصرفها وفقا للضوابط والشروط المعمول بها بسلم الرواتب والاجور.